

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

1 ربيع اول 1435 – 2 يناير 2014





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	هيئة حقوق الإنسان
8	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

أمير عسير يتوعد بمعاينة مرتكبي جريمة الطفل المغتصب بعد زيارته في المستشفى

المصدر: جريدة البلاد الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://albiladdaily.com/node/2525>

أبها- مرعي عسيري ..
قال أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز - عقب زيارته الطفل المغتصب والذي يرقد بمستشفى عسير المركزي - إن زيارته هي للاطمئنان على ابننا الطفل والتأكد مما حدث فعلياً- ولا تزال التحقيقات جارية إلى الآن ونحن في انتظار تقرير الطب الشرعي، وبعد ذلك سوف تظهر الحقيقة إن شاء الله. وأضاف سموه: "أؤكد هنا بأننا سنقف بكل حزم ضد أي اعتداء على أي مواطن وأن المتهم في هذه الواقعة سينال العقاب ، لا سيما وأنه من ذوي الظروف الخاصة الذين أوجب الله علينا مسؤولية كبيرة نحوهم والدولة تبذل كل جهد في رعايتهم والعناية بهم". ورافق الأمير فيصل خلال زيارته المدير العام للشؤون الصحية بالمنطقة الدكتور إبراهيم الحفظي والمشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بعسير المحامي الدكتور هادي اليامي ومدير شرطة المنطقة العميد محمد أبو عيين ومدير مرور عسير العميد عائض آل دخيل الله والمشرف العام على المستشفى وعدد من المسؤولين بالشؤون الصحية.



أمير عسير: التحقيقات متواصلة في انتظار تقرير الطب الشرعي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

[اضغط هنا](#)

عبدالرحمن القرني - عسير
قال صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير: إن زيارته للطفل المغتصب تأتي للاطمئنان عليه والتأكد مما حدث فعلياً، ولا تزال التحقيقات جارية إلى الآن وأضاف سموه: نحن في انتظار تقرير الطب الشرعي، وبعد ذلك سوف تظهر الحقيقة -إن شاء الله- جاء ذلك عقب زيارته صباح أمس (الأربعاء) للطفل المغتصب والذي يرقد بمستشفى عسير المركزي ورافق سموه خلال زيارته المدير العام للشؤون الصحية بالمنطقة الدكتور إبراهيم الحفظي، والمشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بعسير المحامي الدكتور هادي اليامي، ومدير شرطة المنطقة العميد محمد أبو عيين، ومدير مرور عسير العميد عائض آل دخيل الله، والمشرف العام على المستشفى، وعدد من المسؤولين بالشؤون الصحية.

وأثناء خروج سموه من المستشفى قابله عدد من المراجعين الذين طالبوا سموه بالنظر في طالباتهم الصحية، حيث وعدهم سموه بالنظر فيها والتوجيه لمن يلزم بحلها.

هيئة حقوق الإنسان

الإمارة تنتظر تقرير الطب الشرعي ونتائج التحقيقات

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

http://www.aleqt.com/2014/01/02/article_812569.html

محمد طيران من عسير
توعد الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير، من اعتدى على طفل دار الحضانة الاجتماعية "نواف"، بأنه سينال العقاب الرادع، حتى يكون وأمثاله عبرة لكل من تسول له نفسه أن يرتكب مثل هذه الجرائم التي ينكرها كل مسلم.
جاء ذلك خلال زيارته للطفل اليتيم صباح أمس، الذي يرقد على السرير الأبيض في مستشفى عسير المركزي بعد تعرضه لاعتداء جنسي.
وقال أمير عسير: "جنّت للاطمئنان على ابني نواف حتى أتأكد مما تعرض له"، مؤكداً أن التحقيقات لا تزال جارية إلى الآن.
وتابع: "نحن في انتظار تقرير الطب الشرعي وبعد ذلك ستظهر الحقيقة بإذن الله، وأؤكد أننا سنقف بكل حزم ضد أي اعتداء على أي مواطن وأن المتهم في هذه الواقعة سينال العقاب، لا سيما أن نواف من ذوي الظروف الخاصة الذين أوجب الله علينا مسؤولية كبيرة نحوهم والدولة تبذل كل جهد في رعايتهم والعناية بهم". وكان في استقبال الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز عند وصوله إلى المستشفى الدكتور إبراهيم بن سليمان الحفظي مدير عام الشؤون الصحية في عسير والدكتور هادي اليامي المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة.
وشهدت الأيام الماضية تكليف هيئة حقوق الإنسان، باحثين للوقوف على حالة الطفل "نواف" المعتدى عليه جنسياً في دار للحضانة الاجتماعية في أبها تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
وقال هادي اليامي مشرف عام هيئة حقوق الإنسان في عسير إن مسؤوليها يحاولون الاطلاع على جميع ملابس الاعتداء وزيارة الطفل والاطلاع على حالته الصحية والاستماع إلى الفريق الطبي المشرف على الحالة، لافتاً إلى أن الفرع تأكد من أخذ الموضوع كامل صيغته القانونية وأن التحقيقات تجري في طريقها من قبل الجهات المختصة، مشيراً إلى أن حقوق الإنسان قامت بمخاطبة إمارة منطقة عسير والجهات الرسمية ذات العلاقة. وتواصل الجهات الأمنية التحقيق في حادث الاعتداء الجنسي، بعد أن فتحت باب التحقيق إثر إصابة الطفل ذي السنوات الست بمضاعفات كبيرة مما حدا بدار الحضانة تحويله إلى مستشفى عسير لاشتباه الطبيب المعالج في وجود اعتداء جنسي على الطفل، ويقوم بإبلاغ الجهات المختصة التي شرعت في عملية التحقيق.
وتنتظر الجهات كافة تقرير الطب الشرعي واللجنة الشرعية والتحقيقات الجهات الأمنية.



"حقوق الإنسان" ترفض التمييز ضد الأطفال في "دعوات الزواج"

المصدر: جريدة البشائر الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://elbashayeronline.com/news-325324.html>

الجوف: تبشير العيد
احتج فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف على عبارة "جنة الأطفال منازلهم" التي تكتب عادة في بطاقات الدعوات للمناسبات ومنها احتفالات الزواج. ورصد تقرير الفرع الأول الذي صدر مؤخراً ملاحظة ممارسات تمييز ضد الأطفال في مواسم الزواج، يمنع فيها الأطفال من المشاركة في تلك الأفراح مما يولد لديهم الإحساس بالإقصاء والتهميش.
وأورد تقرير الفرع أن الفرع استعرض أعمال العام الماضي بإشراف من المشرف العام على الفرع الدكتور علي بن مدالله الرويشد، ورفعها إلى رئيس الهيئة، متضمناً استنكار الفرع كتابة عبارات صريحة تدل على تمييز ضد الأطفال في كروت دعوات المناسبات مثل "جنة الأطفال منازلهم" أو "يمنع دخول الأطفال".

وذكر التقرير أن وجود هذه الممارسات في المجتمع السعودي يعطي انطباعاً سيئاً، مطالبا بدراسة الموضوع من جميع جوانبه والكشف عن مدى مخالفة ذلك للاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة بحق فنتي الأطفال والخدم وما تخلفه من آثار.

كما شمل التقرير الصادر طرْحاً لأهم المواضيع التي تم العرض عنها ومنها ما رفعه الفرع لأمير منطقة الجوف الأمير فهد بن بدر عن تكديس العائلات المنزلية بسجن النساء بسكاكا دون قضايا جنائية لكون المكان يعتبر سجناً، وهذا مخالف للاتفاقيات الأممية التي وقعت عليها المملكة، وتم تشكيل لجنة من قبل أمير المنطقة لمعالجة وضع العاملات، وعلى ضوءه تم تواصل الفرع مع كفاء تلك العاملات، وتم التفاهم معهم على ضرورة إنهاء إجراءاتهن، وقد تم ذلك وإنهاء وضع عدد كبير من العاملات. كما قام الفرع بعرض لأمير المنطقة عما تم رصده من تشغيل للعمالمة وقت الظهيرة رغم مخالفة القرار الوزاري بذلك، ورفع ما رصده من تكرار مشاهدة الأشخاص المصابين بأمراض نفسية وعقلية يتجولون بالأسواق والأماكن العامة ويقفون عند الإشارات المرورية في أوقات مختلفة، مبيناً أن هؤلاء الأشخاص غير مدركين ويعانون من أمراض نفسية يحدث منهم ضرر على أنفسهم والآخرين.

وطلب الفرع النظر في حالتهم ورعايتهم بالدور المتخصصة بذلك، كما طلب النظر بالمباني الحكومية المملوكة للجهات نفسها أو المستأجرة، حيث لا توجد فيها ممرات ومداخل خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وعن القضايا الواردة للفرع بين أنه ورد 164 قضية لحماية حقوق السجناء، و 20 قضية للحق في العمل وسلامة بيئته واتباع أنظمتها، و 13 قضية في الحق في الجنسية، و 11 في الحق في التملك، و 3 في حق المساواة، و 4 في حق التربية والتعليم والثقافة، و 35 في حق الحماية من التعسف في المعاملة وحظر التعذيب، و 50 في حق الحركة والتنقل، و 11 في حق الرعاية الاجتماعية، وقضيتان في حق السمعة والكرامة، ومثلها في حق الأمن، وواحدة في حق الكسب المشروع، وثلاثة في حق الزواج وتكوين الأسرة، و 25 في حق الرعاية الصحية، وثلاثة قضايا في الحق في البيئة السليمة، و 32 في حق اللجوء للقضاء، و 3 في الحق في المستوى المعيشي الكافي.

وبين الفرع أن هناك 11 أخرى، فيما تم حل 95 قضية من قبل مكتب المشرف العام بالمكتب، و 65 تم حفظها لانتهاء موضوعها في مكتب المشرف العام، فيما بلغ مجموع القضايا 544.



12 جهة حكومية تناقش "العنف الأسري" في ملتقى تستضيفه عسير

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 ربيع اول 1435هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/01/02/article897533.html>

أبها - مريم الجابر

تبدأ صباح اليوم (الخميس) في أبها، جلسات ملتقى "العنف الأسري" الذي تنظمه هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير، بمشاركة 12 جهة حكومية.

وتشهد أولى جلسات الملتقى ورقة عمل تقدمها شرطة منطقة عسير حول مفهوم العنف الأسري وطبيعته ودور رجال الأمن في مواجهته، فيما ستقدم إدارة مكافحة المخدرات ورقة بعنوان: دور مكافحة المخدرات في مشكلة العنف الأسري (الجهود - المعوقات)، أما الشؤون الصحية فتناقش في ورقتها دور وزارة الصحة في الحد من قضايا العنف الأسري، في حين ستطرح دار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض في ورقتها آليات الوقاية من العنف الأسري.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

11 ألف زيارة • تفتيش " للمحال النسائية: 5226 ملتزمة

و2608 مخالفة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 ربيع اول 1435هـ - 2 يناير 2014م
<http://alhayat.com/Details/588517>

الرياض - إبراهيم الزاحم
كشف تقرير لوزارة العمل في شأن حملات التفتيش للوقوف على تطبيق قرار تأنيث محال المستلزمات النسائية، أن فرق التفتيش قامت بـ 11020 زيارة لمحال المستلزمات النسائية، فيما بلغ عدد المحال التي التزمت بقرار التأنيث 5226 محلاً، وتم إصدار 2608 مخالفات على المحال التي لم تمتثل للقرار.
وأوضح التقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن غالبية الحملات التفتيشية للوقوف على مدى تطبيق قرار تأنيث المحال نفذت ألقى زيارة في المنطقة الشرقية، تلتها منطقة مكة المكرمة بنحو 1850 زيارة تفتيشية، ثم منطقة القصيم بـ 1750 زيارة، فيما زارت لجان التفتيش في منطقة الرياض نحو 1600 محل، ثم منطقة عسير، تلتها تبوك ثم الجوف والباحة وجازان وحائل ونجران والحدود الشمالية التي لم تتجاوز حملات التفتيش فيها 100 زيارة.
وبحسب التقرير فإن كلاً من مناطق مكة المكرمة والقصيم والشرقية هي الأعلى في نسبة تنفيذ قرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية، إذ بلغ عدد المحال التي طبقت قرار التأنيث حوالي ألف محل في كل مدينة، تلتها مناطق المدينة المنورة والرياض وعسير والباحة بأكثر من 500 محل، تليها مناطق تبوك وحائل وجازان ونجران والجوف والحدود الشمالية.

• المدينة: " مؤتمر" يوصي بإتاحة مجالات عمل للمرأة من

منزلها لتقليص " البطالة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 ربيع اول 1435هـ - 2 يناير 2014م
<http://alhayat.com/Details/588444>

المدينة المنورة - مصلح مطر
خرج مؤتمر جامعة طيبة «حقوق المرأة في الإسلام» خلال اختتام فعالياته أمس، بحزمة توصيات شملت محاور المؤتمر كافة، إذ أكد الباحثون والباحثات أهمية إتاحة مجالات عمل للمرأة تقوم بها من منزلها، ليتم من خلالها تشغيل أكبر عدد من النساء، والاستمرار في إنشاء مكاتب استشارية نسائية يقوم عليها مختصات في الشريعة الإسلامية والإرشاد الأسري، والتوصية بإنشاء مثيلاتها داخل جهات التقاضي والتأكيد على ضرورة عرض جميع قضايا المرأة على الكتاب والسنة وجعل الحاكمية لهما دون سواهما عليها.
وتضمنت التوصيات التي طالب الباحثون من خلال إحدى التوصيات اتباع آلية تفعيل هذه التوصيات ومتابعة نشرها وتنفيذها، والتأكيد على موقف الإسلام من تكريم المرأة بمختلف الوسائل واعتبار حقوقها من قبيل الواجبات على الفرد

والمجتمع، ونشر ثقافة حقوق المرأة القضائية وتعريفها بإجراءات التقاضي في المحاكم للحصول على حقوقها، التوصية لدى الجهات ذات العلاقة بتسهيل إجراءات التقاضي والعمل على سرعة البت في القضايا العالقة للمرأة السعودية، والاهتمام بالإحصاءات في مجال رصد منع المرأة من حقوقها، ما يساعد على تبين حقيقة الواقع إيجاباً وسلباً والاستفادة منها في مجال الدراسات والبحوث الخاصة بواقع المرأة في المملكة، والتوصية بأن يقترن العمل بالعلم الشرعي والتطبيق لما تم تنظيره في مجالات حقوق المرأة.

واقترح المشاركون والمشاركات في المؤتمر إنشاء هيئة علمية متخصصة لتتبع ورصد ما يصدر عن الإعلام العالمي والمؤتمرات الدولية حول حقوق المرأة وقضاياها، للإفادة مما فيه نفع وتجنب ما فيه ضرر، أو شبهة، أو منافاة لتعاليم الدين الإسلامي، وتطوير المقررات الدراسية في المراحل كافة بحيث تتضمن حقوق المرأة في الإسلام وعرضها بما يناسب الأجيال.

وكانت فعاليات المؤتمر الذي نظّمته جامعة طيبة والذي انطلق أول من أمس، ضمن فعاليات المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية، وشارك فيه باحثون وباحثات من جميع مناطق المملكة، وأصل جلساته الصباحية أمس بعقد الجلسة الثالثة بعنوان «الحقوق المدنية للمرأة السعودية».



أمير عسير: التحقيقات في قضية «الطفل اليتيم» مستمرة.. وسنعاقب المتهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://alhayat.com/Details/588552>

أبها - يحيى جابر

زار أمير منطقة عسير فيصل بن خالد في المستشفى أمس الطفل المشتبه بالاعتداء عليه جنسياً من وافد، ما يؤكد اهتمامه الشديد بأبنائه الأيتام في كل وقت ومشاركته لهم في أفراحهم وأحزانهم.
وقال الأمير فيصل بن خالد بعد الزيارة: «أتيت إلى هنا للاطمئنان على ابني نواف، كي أتأكد مما حدث فعلياً، ولا زالت التحقيقات جارية إلى الآن».

وأوضح أن إمارة منطقة عسير تنتظر صدور تقرير الطب الشرعي ومن ثم ستظهر الحقيقة، مضيفاً: «وأؤكد أننا سنقف بكل حزم ضد أي اعتداء على أي مواطن، وأن المتهم في هذه الواقعة سينال العقاب، لاسيما أن الطفل من ذوي الظروف الخاصة التي أوجب الله علينا الاهتمام بها وتحمل مسؤوليتها، والدولة تولى اهتمامها لرعاية هذه الفئة والعناية بهم».
من جهتها، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية تشكيل لجنة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق في القضية التي أثارها وسائل الإعلام الأسبوع الماضي لبيتيم دار الحضانة في عسير، برئاسة المدير العام للخدمات الطبية في الوزارة الدكتور طلعت الوزنة، والوكيلة المساعدة لشؤون الأسرة لطيفة أبو نيان.

وزارت اللجنة الطفل في المستشفى للاطمئنان عليه، ومتابعة الخدمات الصحية المقدمة له، وكذلك زيارة دار الحضانة الاجتماعية للاطمئنان على الإيواء والخدمات المقدمة لأطفال الحضانة.
وأوضحت اللجنة أنها تنتظر ظهور نتائج الطب الشرعي للطفل، لإكمال الإجراءات النظامية، مشيرةً إلى أن الوزارة لن تتهاون في أي شخص له علاقة بموضوع الطفل إن ثبت شيء من الطب الشرعي وستطبق أقصى العقوبات بمن تثبت إدانته بعد التحقيقات.

يذكر أن قضية الطفل الذي يشتبه في تعرضه لاعتداء جنسي من مقيم عربي يعمل في القطاع الصحي ما زالت تتفاعل، مع إشارات إلى تقصير دار الحضانة في مراقبة الأطفال الذين تضمهم.

• صحة القصيم“ تحقق في وجود شاش طبي داخل أحشاء سيدة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 ربيع اول 1435هـ - 2 يناير 2014م

<http://alhayat.com/Details/588565>

بريدة - منصور الفريدي

أوضحت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة القصيم في بيان صحافي أصدرته أمس (الأربعاء) أنها شكلت لجنة تحقيق مكونة من استشاريين متخصصين في النساء والولادة والجراحة وذلك «لدراسة ملف مريضة سعودية الجنسية (33 عاماً) أدخلت إلى مستشفى الولادة والأطفال في تاريخ 22-2-1435، وهي حامل في شهرها السابع وتعاني من آلام شديدة، وكانت تتابع حملها خارج المستشفى، وبعد فحصها من قبل المختصين وإجراء التحاليل اللازمة لها، تم تشخيص حالتها على أنها حالة تسمم حمل شديد، إضافة إلى نقص في نمو الجنين وقلة حركته وكان ضغط الأم مرتفع، مما استدعى التوصية بإجراء تدخل جراحي لإنقاذ حياة الأم والجنين، وأدخلت إلى الغرفة في 23-2-1435 وتمت العملية بنجاح». وتابع البيان: «أدخل الطفل في قسم الحضانه وحالته جيدة ومستقرة، إلا أن الأم استمرت معها الألم وهي منومة في قسم الولادة بالمستشفى، وكان المعنيون يتوقعون أن تكون تلك الآلام اللاحقة لأي جراحة وبعد تواصل المعانة والشكوى تمت إعادة الكشف عليها من خلال الأشعة على مكان الجراحة لمرتين على يومين متتاليين وأوضحت المرة الأخيرة وجود جسم غريب مكان الجراحة مما استوجب إجراء جراحة لإستخراج الجسم الذي كان قطعة قماش طبي يستخدم أثناء تنظيف مكان الجراحة عادة، ونومت المريضة تحت العناية والرعاية في القسم، وهي بصحة جيدة»، وذكر أن «صحة القصيم إذ توضح ذلك فإنها تؤكد أن مبدأ الشفافية مع المريض وذويه يحتم عليها إبلاغهم أولاً». وأكدت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة القصيم تحفظها على ملف المريضة الطبي وعلى فريق العمل الذي أشرف على الحالة، مشددة بأنها ستحاسب من يثبت إهماله أو خطئه حسب النظام المتبع في ذلك.

• الشورى“ يؤكد اهتمامه بالتعرف على معوقات • المتبعين“

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 ربيع اول 1435هـ - 2 يناير 2014م

<http://alhayat.com/Details/588540>

الرياض - «الحياة»

أكد رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ اهتمام المجلس بالطلاب المتبعين في الخارج، وحرصه على التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجههم أثناء مواصلة دراساتهم العليا في الجامعات العالمية. وشدد - بحسب وكالة الأنباء السعودية - على أن مجلس الشورى يسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة لتلك الصعوبات عند مناقشته تقارير الأداء السنوية لوزارة التعليم العالي والجامعات، إذ تقوم لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في المجلس بجهود كبيرة في هذا الشأن، بما يسهم في تحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نحو إعداد جيل واعد متسلح بالعلم والمعرفة ليشارك في مسيرة التنمية بمختلف مجالاتها.

جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه بمقر المجلس في الرياض أول من أمس (الثلاثاء) وفدًا من الطلاب السعوديين المبتعثين في المملكة المتحدة، فيما أعرب الطلاب عن شكرهم لرئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس على ما يبذلونه من جهود للمبتعثين، وحرصهم على تذليل الصعوبات التي تواجههم كافة.

في السياق ذاته، التقى عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في المجلس الأمير خالد بن مشاري وفد الطلاب السعوديين المبتعثين في المملكة المتحدة.

وأطلع الطلاب خلال اللقاء على الجهود التي تقوم بها لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في المجلس في درس تقارير الأداء السنوية للجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم، ومنها وزارة التعليم العالي والجامعات.

وأكد حرص اللجنة على متابعة أحوال الطلاب والطالبات المبتعثين في الخارج، وتذليل الصعوبات التي يواجهونها لمواصلة تعليمهم.

وحضر الوفد الطلابي جانباً من الجلسة العامة التي عقدها المجلس أول من أمس، وشاهدوا آلية عمل المجلس في مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعماله، ومستوى الحوار والرأي والرأي الآخر الذي يطرحه الأعضاء بكل حرية وصراحة وشفافية.



شمل 2000 بلاغ عن تدني مستوى تنفيذ خدمات ومشاريع تقرير لـ "نزاهة" يرصد استغلالاً في خدمات المواطنين وتعديات على أراض حكومية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/01/02/article897502.html>

الرياض - عبدالعزيز العنبر

رصدت هيئة مكافحة الفساد خلال العام المنصرم حالات فساد وإهمال ونقص في توفير الخدمات المقدمة للمواطنين وتلاعب واستغلال من بعض من أؤتمنوا على توفير الخدمات ومن أهم ما لاحظته كثرة التعديات على الأراضي الحكومية والاستيلاء على ما يتجاوز الأراضي المقطعة أو الممنوحة والتبذير في استخدام الأموال العامة وضعف الرقابة عليها واستخدام الاعتمادات المالية في غير الأغراض المخصصة لها.

وفي متابعة الهيئة الميدانية للخدمات التي تقدم للمواطنين وما بلغها رصدت الهيئة ازدياد سوء الخدمات خاصة في المحافظات والمراكز بسبب عدم الاهتمام بالمتابعة على أعمال المقاولين والاستشاريين والشعور المتمكن لدى المقاولين بأن أعمال الحكومة فرصة للمكسب والإثراء دون المحاسبة.

ولاحظت الهيئة التوسع في شراء السيارات الحكومية والمبالغة في استخدامها في غير الأغراض الرسمية والمبالغة أيضاً في صرف المحروقات والصيانة للسيارات في بعض الجهات الحكومية بأكثر مما تحتاجه.

488 بلاغاً منها 237 سوء الاستعمال الإداري.. و86 إساءة استخدام المال العام

وكشف تقرير الهيئة للعام 1433 1434، عن ضعف الرقابة على جودة المشاريع ونقص التجهيزات في خدمات الطرق والمياه والصرف الصحي والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والخدمات البلدية والخدمات الجوية والاجتماعية والنقل، وقيام بعض الجهات الحكومية باستلام المشاريع بالرغم من وجود عيوب ونقص وخلل في التنفيذ وحصول انهيارات بها فور وضعها في الخدمة.

التقرير كشف أيضاً عن 488 بلاغاً عن قضايا فساد مالي وإداري منها 237 سوء الاستعمال الإداري، و86 إساءة استخدام المال العام، و72 قضية تزوير، وأيضاً 44 قضية إساءة استعمال سلطة واختلاس المال العام و14 قضية رشوة، إضافة إلى أكثر من 2000 بلاغ عن تدني مستوى تنفيذ الخدمات والمشاريع.

وبين التقرير أن 70% من البلاغات الواردة للهيئة تتوزع في المناطق الرئيسية مكة المكرمة والرياض وعسير والمنطقة الشرقية كما يتضح أن البلاغات عن القصور في خدمات الجهات الحكومية تركزت في خدمات وزارة الشؤون البلدية والجهات التابعة لها بنسبة 38% من إجمالي الجهات الحكومية يليها الداخلية بنسبة 11% ومن ثم التربية والتعليم والصحة بنسبة 9% لكل منهما وتتوزع 33% على بقية الأجهزة الحكومية. وفيما يتعلق بمتابعة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة، تابعت الهيئة العديد من قضايا الاختلاس وقد تم إصدار الحكم في واحدة منها باسترداد مبلغ قدره 14 مليون و 700 ألف ريال مختلصة من قبل مسؤول سابق في فرع مؤسسة النقد العربي السعودي بمكة المكرمة.



بحسب مسودة قيد الدراسة حصلت "الرياض" على نسخة منها العمل تناقش احتساب نقاط الوافد في المملكة بـ فترة البقاء والتعدد و الراتب

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 ربيع اول 1435هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/01/02/article897549.html>

الرياض - أبكر الشريف

بدأت وزارة العمل مناقشة قرار تدرس فيه احتساب بقاء المقيم في المملكة بحسب سنوات بقائه في المملكة، أو وجود مرافقين معه، أو وجود زوجة واحدة أو أكثر معه، إضافة إلى حساب الراتب العالي، مما يزيد بحسب الوزارة من قياس كلفة المقيم مقابل المواطن.

وبحسب المسودة (حصلت "الرياض" على نسخة منها) فإنه سيتم احتساب وزن العامل الوافد أو العاملة الوافدة في المنشأة في نسب توظيف الوظائف "نطاقات" بنسب أوزان مختلفة، وفقاً لعدد المرافقين معهم من أفراد عائلتهم في المملكة العربية السعودية، وذلك على نحو يكون فيه وزن العامل الوافد الذي ترافقه زوجة واحدة بما يعادل (1.5) نقطة في نسب توظيف الوظائف "نطاقات"، وفي حال زيادة عدد الزوجات عن ذلك يزداد وزن العامل الوافد بما يعادل ربع نقطة عن كل زوجة إضافية ترافقه، وفي المقابل يكون وزن العاملة الوافدة التي يرافقها زوجها بما يعادل (1.5) نقطة في نسب توظيف الوظائف "نطاقات".

العمال قليلو المهارة حصلوا على أعلى معدل بقاء في المملكة بـ 7.7 سنوات ويزداد وزن العامل الوافد أو العاملة الوافدة بما يعادل ربع نقطة في نسب توظيف الوظائف "نطاقات" عن كل مرافق يرافقهم في المملكة العربية السعودية.

ويتم احتساب وزن العامل الوافد أو العاملة الوافدة في المنشأة في نسب توظيف الوظائف "نطاقات" بنسب أوزان مختلفة، وفقاً لمقدار الأجر الذي يتقاضونه، وذلك بكون وزن العامل الوافد أو العاملة الوافدة الذين تبلغ أجورهم مبلغ ستة آلاف ريال سعودي فأكثر، بما يعادل (1.5) نقطة في نسب توظيف الوظائف، ويستثنى من هذا القرار العامل الوافد أو العاملة الوافدة - الذين تبلغ أجورهم ستة آلاف ريال أو أكثر - في حال كان لديهم شهادة فحص مهني معتمدة من إحدى مراكز المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، أو أن تكون مهنتهم من ضمن مجموعة المهن الطبية أو الهندسية أو غيرها من المهن التي يتطلب توثيقها مسبقاً قبل العمل من هيئة أو جهات متخصصة في المملكة، وتم ذلك التوثيق، أو أن يثبت العامل الوافد أو العاملة الوافدة حصولهم على شهادة جامعية في نفس مجال العمل الذي يعملون فيه لدى المنشأة، على أن تكون الشهادة الجامعية موثقة وفقاً لاشتراطات مكتب العمل.

وتناقش الوزارة احتساب وزن العامل الوافد أو العاملة الوافدة في المنشأة، في نسب توظيف الوظائف "نطاقات" بنسب أوزان مختلفة، وفقاً لفترة إقامتهم في المملكة العربية السعودية، وذلك اعتباراً من تاريخ حصولهم على أول رخصة عمل من وزارة العمل، سواء أكانت مدة إقامتهم متصلة أم منفصلة، ويكون وزن العامل الوافد أو العاملة الوافدة الذين أمضوا أربع سنوات هجرية في المملكة بما يعادل (1.5 نقطه) في نسب توظيف الوظائف "نطاقات"، وذلك ابتداءً من السنة الخامسة من تاريخ حصولهم على أول رخصة عمل من وزارة العمل، فيما يكون وزن العامل الوافد أو العاملة الوافدة الذين أمضوا خمس سنوات هجرية في المملكة بما يعادل نقطتين في نسب توظيف الوظائف "نطاقات"، وذلك ابتداءً من السنة السادسة من تاريخ حصولهم على أول رخصة عمل من وزارة العمل.

ويعتبر الحد الأقصى لوزن العامل الوافد أو العاملة الوافدة، حتى وإن تعددت أسباب أو حالات زيادة أوزانهم في نسب توظيف الوظائف "نطاقات" بموجب هذا القرار، بما يعادل ثلاث نقاط، ولا ينطبق هذا القرار على العمالة الوافدة من الجنسيات التي صدرت لها تعليمات خاصة من صاحب الصلاحية بعدم الإبعاد.

وتوضح الإحصاءات -الصادرة من الوزارة - أن متوسط فترة بقاء العامل في المملكة 6.9 سنوات، وقد قسمت الدراسة التي أجرتها وزارة العمل بالتناسب أيضاً بين فترة بقاء العامل ومستوى المهارة لديه، حيث قسم مستوى المهارة إلى خمسة مستويات تنقسم ما بين عالي المهارة، وقليل المهارة، وكان الملاحظ أن من هم قليلو المهارة قد حصلوا على أعلى معدل بقاء في المملكة وبواقع 7.7 سنوات، وهو الأمر الذي لا يعود على البلاد بقيمة مضافة، نظراً لتدني أو انعدام مهارات هؤلاء، والمفترض تغييرهم حتى لا يتحولوا إلى استخدام كافة أشكال التحايل والتلاعب وإلى إدارة الأعمال الشخصية، نيابة عن من يقبل بذلك من أصحاب العمل ذوي الإسهامات السلبية في سوق العمل.



يهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع المساكن المؤجرة في المملكة عبر المنصة

الإلكترونية

وزارة الإسكان تساعد مستأجري الوحدات السكنية بنظام

• "إيجار"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 ربيع اول 1435هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/01/02/article897680.html>

الرياض - الرياض

أطلقت وزارة الإسكان أمس المنصة الإلكترونية لمشروع "إيجار"، لتبدأ المكاتب العقارية بالتسجيل وإدخال الوحدات السكنية المعدة للإيجار حتى يتسنى لها مع باقي الأطراف المرتبطة بالعملية الإيجارية من المستأجرين والملاك والوسطاء العقاريين الاطلاع عليها والاستفادة من المزايا والخدمات التي يقدمها "إيجار".

وتهدف الوزارة من خلال "إيجار" إلى إيجاد حلول شاملة لقطاع الإسكان الإيجاري وتنظيمه استناداً للدور التنظيمي الذي تقوم به الوزارة، والذي تضمنته الاستراتيجية الوطنية للإسكان.

وقال وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي إن المنصة الإلكترونية "إيجار" سوف تسهم في إحداث توازن بين العرض والطلب من خلال زيادة الثقة بين أطراف العملية الإيجارية مما ينعكس إيجاباً على تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الوحدات السكنية المعدة لغرض الإيجار وبالتالي توفر المزيد من الوحدات السكنية المؤجرة وتحقيق أسعار عادلة ومناسبة للمستأجرين.

وأضاف وزير الإسكان أن قطاع الإيجار يحتاج إلى تقنين وتنظيم وفق آلية قانونية تتحقق من خلال مشروع "إيجار" الذي سيكون له دور فاعل في تنظيم قطاع الإسكان الإيجاري بما يحفظ الحقوق للمستأجر والوسيط العقاري والمالك، وذلك من خلال منظومة الخدمات الإلكترونية المتكاملة التي يحتوي عليها.

وتولي وزارة الإسكان اهتمامها بتنظيم قطاع الإيجار، دون أن تغفل جوانب الإسكان الأخرى، حيث بلغت مشاريعها الإسكانية حتى الآن أكثر من 137 مشروعاً، موزعة على أغلب مناطق المملكة، تم إنجاز بعضها والبعض منها في المراحل الأخيرة من عملية التسليم، وعدد من المشاريع تحت إجراءات التنفيذ أو التصميم، إضافة إلى مشاريع أخرى قادمة سيتم الإعلان عنها في حينها، وجميعها سيتم توزيعها وفق آلية شفافة ستقر قريباً تسهم في سرعة وصول الدعم السكني للمواطنين.

يُذكر أن مشروع الشبكة الوطنية لخدمات الإيجار "إيجار" تم تطبيقه على العديد من المكاتب العقارية خلال مرحلته التجريبية التي سبقت التدشين.

ويهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع المساكن المؤجرة في المملكة بطريقة آلية عبر المنصة الإلكترونية الخاصة به، كما يساعد المستأجر في الحصول على الوحدة السكنية التي يحتاج إليها بأيسر الطرق وأفضل الأسعار.



الحمادي: سعينا لتوظيف أكثر من 50 من ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/01/02/article897537.html>

أبها - عبدالله مريع
في إطار برنامج توظيف المعوقين والذي ينظمه مركز جمعية الأطفال المعوقين بعسير استكمل أمس البرنامج بالتعاون مع الشركة التركية بايتور الشركة المنفذة لمشاريع جامعة الملك خالد بمنطقة عسير إجراء المقابلات الشخصية مع عدد من المعوقين الباحثين عن فرص عمل.
وقال مدير المركز الدكتور صالح بن ناصر الحمادي "إن الفكرة التي تبنتها الجمعية الأم هي الآن تخطو خطوات النجاح من خلال سابع مراكزها بمنطقة عسير.
وأضاف منذ حوالي الستة أشهر الماضية تمكن المركز من أن يجمع في مقره عدداً من الشركات والمؤسسات؛ وعداداً من المعوقين الراغبين في التوظيف، وقد تم توظيف أكثر من 50 معوقاً حينها، ولا يزال المركز يستقبل ملفات الباحثين عمل من المعوقين.

وذكر الحمادي أنه وبعد التنسيق مع عدد من الجهات استطعنا أن نظفر بعقود عمل من الشركة التركية بايتور لعدد من المعوقين، وهو الأمر الذي أسعدنا، وسنعمل جاهدين في الفترة المقبلة على توظيف أكبر عدد ممكن منهم، كما أننا بصدد الإعداد لملتقى جديد في الفترة المقبلة يختص بتوظيف المعوقات بإذن الله.

محافظ الطائف يجتمع برجال الصحافة والإعلام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/01/02/article897564.html>

الطائف - أحمد حسن الزهراني عدسة - سعد الشهري
عقد محافظ الطائف فهد بن عبد العزيز بن معمر بمكتبه يوم أمس الأول اجتماعاً مع مديري مكاتب الصحف المحلية ووكالة الأنباء السعودية وحضر الاجتماع الدكتور أحمد موسى السهلي رئيس جمعية تحفيظ القرآن الكريم بالطائف.
ورحب بن معمر في بداية الاجتماع بالجميع مثنياً الدور الذي يقدمه رجال الصحافة والإعلام، وتطرق معاليه إلى بعض الملاحظات التي قد تكتب وقد تسيء لسمعة الطائف أو لبعض الجهات أو الأسر بالمحافظة من البعض الذي قد لا يتحرون المصداقية ولا سيما الصحف الإلكترونية.
وأشاد بمكانة الطائف وما حظيت به من مشروعات كبيرة واهتمام بالغ حتى تحقق لها نهضة شاملة في مختلف المجالات.
ثم تحدث الشيخ السهلي في الاجتماع عن أهمية الدور المطلوب من الصحافة مشيداً بما يقدمه رجال الصحافة والإعلام من جهود مشكورة وأعرب عن أمله أن يتحرى رجال الصحافة والإعلام الحقيقة والمصداقية فيما ينشر عن الجرائم والبعد عن أساليب الإثارة مراعاةً لسمعة ومكانة الطائف.
ثم تطرق مديرو مكاتب الصحف إلى بعض الملاحظات وما يعانونه في سبيل عملهم الإعلامي وركزوا في مجمل أحاديثهم على قصور الجهات في إيصال المعلومات لهم ولا سيما من بعض المتحدثين الإعلاميين الذين يركزون فقط جهودهم على تلميع الجهات التي يعملون بها دون إبداء الحول والمعالجة الصحيحة لما بهم المواطن وذلك ربما يدفع بعض الصحفيين للاجتهاد وبما يخالف الحقيقة.
وأعرب المحافظ عن تجاوبه لجميع ملاحظات الصحفيين والأخذ بها بعين الاعتبار والتعميم على الجهات المختلفة لبذل التعاون المطلوب وتقديم المعلومات المطلوبة للصحفيين بشكل عاجل دون تأخير بما يمثل الواقع والحقيقة. وأكد معاليه في ختام الاجتماع انه سيتم اجتماع آخر موسع مع عدد من مديري الإدارات الحكومية والمتحدثين الإعلاميين بتلك الجهات التي قد لا تتعاون مع وسائل الإعلام متمنياً للجميع التوفيق والسداد.



أعراف قبلية ×.. تحرم المرأة من ميراثها الشرعي

تجبرها على التنازل كرهاً عن حقوقها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

[اضغط هنا](#)

عبد الرحمن القرني - عسير
حرمت الأعراف الاجتماعية السائدة في بعض مناطق المملكة كثير من النساء من حقوقهن في الإرث.. المحرومات من الإرث طرقت أبواب المحاكم الشرعية في بعض محافظات المملكة.. لكن معظم قضايا الميراث المنظورة للنساء تنتهي بالصلح والتنازل بين الورثة.. فيما يتم تكريم المنتازلات - كرهاً وحياء- من قبل الوارثين من الرجال بعد التنازل بمأدبة عشاء.. ويتدخل بعض الوجهاء في قضية ميراث المرأة بالدفع نحو التنازلات التي تتم بطرق ملتوية في شكلها الصوري

أمام المحاكم بالبيع أو الهبات ليتم تقاسم الرجال التركة دون النساء، ويتم تصديقها شرعاً.. وللأسف مازالت تلك الأعراف تكرر حرمان الإناث من ميراث الوالدين ومن ميراث أزواجهن بعد وفاتهم.. إذ لا يزال العرف القبلي سائداً بديلاً للشريعة الإسلامية السمحة، التي تحدد إرث النساء بوضوح لا لبس فيه.

«المدينة» فتحت هذا الملف في محاولة لتسليط الضوء على الظلم، الذي تعاني منه كثير من النساء في بعض مجتمعاتنا النائية، التي تستند جورا على الأعراف في قمع حقوق النساء من إرثهن.. مما ترك الآباء والأزواج والأقربون.. عار القبيلة

وتشهد أروقة المحاكم في تلك المناطق قضايا كثيرة لنساء يطالبن طالبن بإرثهن من أشقائهن الذين يعتبرون أن هذه المطالبة بالإرث، وهو حق شرعي (عيب اجتماعي.. بل عار في القبيلة).. وتكون مثل هذه المرأة «منبوذة» من القبيلة وتصل نسبة النساء اللاتي يهملن حقوقهن في الإرث بسبب الأعراف القبلية 95% لأنهن يجدن حرجاً في البوح برغبتهن في الحصول على ميراثهن.. وتفضل الكثيرات من النساء عدم الشكوى للمحاكم لأن القضاء كما يقلن حباله طويلة.. قضية شاهرة ومهرة

تنظر محكمة محافظة سراة عبيدة شرق منطقة عسير قضية شقيقتين «شاهرة ومهرة» ووالدتهما، حيث يطالبن بحقوقهن الشرعي في تركة والدهما، حيث امتنع أشقاؤهن عن إعطائهن الحق الشرعي من الإرث.. ووصل عدد الجلسات لهذه القضية 15 جلسة لم يبت فيها منذ عام 1428هـ، ولجأت الشقيقتان ووالدتهما إلى دار الحماية الاجتماعية في مدينة أبها لحمايتهن من أشقائهن وهن يعانين من حالات نفسية سيئة بسبب ظروف اجتماعية وعائلية قاسية تعرضن لها بسبب مطالبتهن بحقوقهن الشرعية.. كما أنهن يتهمن أشقاءهن بعضهن عن الزواج حيث تبلغ الكبرى 50 عاماً وتعمل معلمة اضطرت أن تتوقف عن التدريس، بعد أن لجأت إلى دار الإيواء، فيما تبلغ الأخرى 48 عاماً، وتبلغ والدتهما من العمر 85 عاماً.. ومضى عليهن في الدار ثلاثة أعوام ولم يبت في قضيتهم وتوزيع تركتهن التي خلفها والدهن رحمه الله والتي تقدر بملايين الريالات من عقارات ومزارع وأنشطة تجارية.. بالإضافة إلى صندوق به مال ومجوهرات.. حرب الوراثة

«أم خالد» وشقيقتها من ضحايا تلك الأعراف البالية تقول بحسرة وألم: في قبيلتنا مجرد أن تطلب المرأة حقها الشرعي وميراثها من أشقائها تشتعل الحرب حتى تصل للقطيعة، ولهذا يلازما الخوف من التطرق لهذا الحق خصوصاً بالنسبة للنساء لأن الحديث في مثل هذه الأمور يعرضهن للانتقاد والسخرية اللاذعة من قبل أهلهم والمجتمع القبلي.. فالمرأة لدينا إذا طالبت بحقوقها الشرعي في الميراث قد تحصل عليه، ولكن بعد قطيعة رحم إلى الأبد سواء من أهلها أو من أقاربها، وتضيف: والدي توفي منذ عشر سنوات.. ولديه عقارات وأموال لا نعلم عنها شيئاً.. بينما يقبض أشقاؤنا شهرياً مبالغ خيالية ولم يكف أحد أشقائنا بذلك بل طالبنا بالتنازل عن العقارات لتصبح له بدون أي مقابل.. عن طريق الهبة.. وبما أننا لانستطيع تحت سيف «العيب القبلي» من اللجوء للمحكمة فأمرنا الله عز وجل.. جاهلية مرفوضة

الأديب محمد بن عبدالله الحميد عضو مجلس الشورى، ورئيس نادي أبها الأدبي قال في تعليقه على هذه القضية: الشريعة الإسلامية أعطت المرأة جميع حقوقها إلا أن بعض ضعفاء النفوس قد بخسوا بعض النساء حقوقهن في الميراث وهم قليل فنجد البعض لا يورث المرأة في العقار، مدعيًا أنها سوف تدخل عليهم أناسا من خارج الأسرة وهذه مخالفة لأمر الله تعالى.. وبضيف: وخلافا لما كان عليه الحال في الجاهلية، حيث كان الجاهليون يسلبون المرأة حقوقها إذا مات عنها زوجها، وكان الذكور يأخذون أموالها، ويضعون على بيتها «راية بيضاء» ترمز إلى أنها لا تُورث، ولا تتزوج إلا بإذن إخوة زوجها المتوفى.. بينما الإسلام جعل لها الحق في أن ترث، حقا خالصا لها وملكا من أملاكها تتصرف فيه كيف تشاء.. وأباح لها تنميتها، بنفسها أو بواسطة وكيل توكله، فلا سلطة ولا وصاية ولا ولاية لأحد عليها في أموالها، كما أن لها الحق في التقاضي أمام القضاء حماية لأموالها.. سيف الحياء

من جانبه حذر الدكتور عبدالله بن محمد الحميد بجامعة الملك خالد بأبها وأمام وخطيب مسجد الملك فهد بابها وعضو نادي أبها الأدبي من أخذ المال من غير حق وسلب المرأة حقوقها أو طلب المرأة التنازل، عما كتب الله لها من حق شرعي في الميراث، وقال: إن ما أخذ بسيف الحياء فهو حرام.. صحيح أن هناك أعرافا قبلية بالمنطقة الجنوبية فمن وافق الدين من هذه الأعراف فهو حلال، ومن خالف الدين فهو حرام، مشيرا إلى أن امرأة شكت للنبي صلى الله عليه وسلم حرمانها حقها من الميراث، فأنزل الله عز وجل قوله تعالى: «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا».

اتفاق جائر

ويرى الدكتور غيثان بن علي الجريس أستاذ التاريخ بجامعة الملك خالد بأبها.. حرمان النساء من الإرث يثير كثيراً من التساؤلات والدلالات كونه يتم بمعرفة بعض الوجهاء وأشخاص ضليعين في شؤون القانون والمحاكم الشرعية، ويصادقون على وثيقة تحرم النساء من الإرث، معتبراً ذلك الاتفاق اجحافاً وجرماً في حق المرأة.. مشيراً إلى أن حرمان المرأة من ميراث أبيها في بعض المجتمعات القبلية مبني على العادات التي لا تفضل تمزيق الثروة ونقلها من أسرة الأب والأبناء إلى أسرة أخرى.. ولذلك تجد المرأة ترفض نقل الإرث إلى بيت زوجها وتظنه عيباً فتنازل لأخوتها عن قناعة، كون هذا فخراً لها لأنها تحافظ على مكانة أهلها.. ويرجع الجريس استمرار هذا العرف في تلك المناطق لتدني الوعي والثقافة وعدم معرفة الأمور الشرعية، وأحياناً التعصب، إضافة إلى معايير اجتماعية تلعب دوراً كبيراً.

حماية الثروة من الغرباء

ويشير الدكتور عبدالله حامد عسيري جامعة الملك خالد بأبها إلى أن المرأة القبلية تحدها الأعراف القبلية بل وتحرمها من الإرث.. وأحياناً تُمنع النساء من الزواج من خارج العائلة، خوفاً من انتقال الثروة لأولاد شخص غريب «زوجها».. وأردف: وهذه حالة من الظلم الاجتماعي المخالف للشرعية والقيم الإسلامية، ومناقضة لدستور بلادنا.. لكن الأعراف القبلية ما زالت سائدة، مشدداً على ضرورة قيام القضاء بالبت في القضايا التي تصل إليه.. وأضاف: لا بد من قيام الدولة والتنظيمات الحقوقية بدورها في التوعية، إضافة إلى أنه لا توجد عقوبة على الرافضين الذين لا يجب السكوت عليهم بهدف حماية المواطنين من هذا الظلم..

وعن دور منظمات حقوق الإنسان قال: لا بد أن تناصر قضايا المرأة وتأثير هذه المنظمات لا يزال محدوداً، إذ لا تستطيع الوصول إلى تلك المناطق البعيدة، مطالباً المنظمات والهيئات الحقوقية والتوعوية بالقيام بدورها من خلال عمل برامج توعية بهدف تنوير المرأة بكل حقوقها المشروعة.

مكاتب الطلاق

ويرى الدكتور أحمد بن علي آل مريع الأستاذ بجامعة الملك خالد ورئيس نادي أبها الأدبي أن مكاتب الإصلاح والتوفيق، التي تعمل داخل المحاكم الشرعية تهتم بالطلاق والإصلاح بين الأزواج، ولا تهتم بقضايا الخلافات المالية وحقوق الناس والثقة والإرث والأوقاف، التي يحصل فيها النزاع الكبير والمشكلات الأكثر..

ثقاف التنازل

أما الناشطة السعودية في مجال حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد فقد انتقدت تثقيف المرأة وتنشئتها، حيث تمت تربيتها- حسب وصفها- على التنازل عن حقوقها وتقديم التنازلات لصالح الرجل.. وهو ما عزته للخطاب الديني المجحف في حق المرأة السعودية.. ووصفت معاناة المرأة السعودية بأنها صعبة للغاية، فهي كما تشير وحسب تجربتها الشخصية لا تستطيع حتى مناقشة أحد العلماء، بدعوى أنها امرأة، والرجال قوامون على النساء.. وأوضحت أن الكثيرين يخطئون في تفسير القوامة بأنها السيطرة على المرأة وسلطانها، وقالت كيف لرجل ضعيف ربما يكون مدمناً على الخمر ومرتكباً للمحرمات أن تكون له قوامة على امرأة.

استبداد الإخوة

وتضيف سحر بنت عبدالرحمن مشرفة تربوية تخصص علم اجتماع بالإدارة العامة لتعليم البنات: في بعض مجتمعاتنا القبلية إذا طالبت المرأة حقها الشرعي في الإرث اعتبرت في نظر المسئول من إخوانها عدوة.. فبالرغم من عدالة السماء إلا أن الأنظمة مقصورة عن متابعة المشكلات وحلها وتركها للناس، فهناك من يأخذ الاستبداد لتترك الإرث على حاله، وترك المرأة معلقة.. الواقع لدينا أن نسبة كبيرة من النساء يحرم من ميراثهن من إخوانهن بسبب استبداد من تسلم الولاية أو الوصاية عليهن أو على الميراث.. وهناك من الفتيات والنساء من لا تعرف ما هو ميراثها سواء أكان مالياً أو عقاراً.. طالما أن الوصي وهو غالباً الأخ الأكبر، الذي يعتقد أن الميراث مسؤوليته وأنه الأكفأ في إدارته وعليه فلا بد من إجراءات قضائية سريعة وعاجلة للتأكد من أن كل من يتقدم لأي جهة مالية أو قضائية بصفته وكيلًا عن ورثة.. إنه قد قسم الميراث وأعطى كل ذي حق حقه دون تلاعب ومماطلة.. ولا بد من تخصيص قطاع في المحاكم أو الإمارة لتقبل هذه الشكاوى وفق إجراءات جديدة لا تتطلب «موافقة ولي الأمر» فكيف سيوافق من هو الظالم.. على أن يحضر إلى القضاء كي يحاسبه قبل أن يحاسب في قبره.

البيع الصوري

المحامي والمستشار القانوني محمد سعيد القحطاني قال: حول هذه القضية أن تنازلات النساء عن حقوقهن موجودة بالفعل، ويتم بطرق ملتوية وغير مقبولة وكثيراً ما تحدث عن طريق «البيع الصوري» والمرأة في بعض مناطق المملكة غافلة عن حقوقها في الإرث.. حيث يتم تقاسم الأثماء التركية دون أن تحدد أنصبة شقيقاتهم حقهن في التركة.. كأن يقال مثلاً «فلانة مع فلان» من إختوتها دون أن يُحدّد لها نصيبها.. ويرجع ذلك الأمر إلى ضعف المرأة وجهلها بحقها

الشرعي، كما أن هناك أمرا آخر وهو يضاعف معاناة النساء، حيث يتصرف الرجال في التركة بعد وفاة المورث بوكالة من المرأة لأخيها أو عمها، فيبيع ويقايض ويرهن كما يشاء، وعندما تطلب المرأة نصيبها يقول لها هذا نتاج جهدي وتعبي، ولا يطلعها إلا على مزارع قديمة أو بيوت مندثرة، ويخفي كثيرا من التركة بحجة أنه اشتراها.. وغالبا ما تكون المرأة جاهلة أملاك مورثها..
قضية جنائية

الشيخ سعيد بن فيصل كاتب عدل قال حول هذه القضية: تواجهنا مشكلة كبيرة مع النساء اللاتي يراجعن للحصول على وكالات شرعية أو بيع عقار ومع اننا عادة ما نطلب معرفين اثنين يقران أمامنا بمعرفتهما ويشهدان على ما أقرت به إلا أنه كثيرا ما نكتشف بعد مدة لعلها سنوات أن التي حضرت إلينا ليست المرأة صاحبة الشأن، وذلك بعد أن تتحول القضية إلى قضية جنائية «تزوير» وانتحال شخصية ويطلب منا تزويد الجهة بالتوقيع أو البصمة على الاستمارة الأصلية أو دفتر الضبط.. يحصل ذلك لأن المعرفين «الشهود» يعرفان ولي امرها الذي كان يرافقها «وعرفا» عليها لتقتهما به أو لمجالته وتنحصر هذه التجاوزات في وكالات تحول لأحد أقاربها وعادة ما يكون المرافق لها وقت الطلب الاستلام والبيع والقبض والحيازة، خصوصا إذا كان هناك إرث ويرغب بعض الورثة في إخفاءه والاستيلاء على الجزء الأكبر منه.. وهناك الكثير من العففيات ابتلين بأقارب استغلوا أسماءهن بهذه الطريقة واستولوا على أموالهن وحقوقهن من الإرث ومع ذلك سكتن حتى لا يحدثن تصدعا في جدار الأسرة.



متقاعدون يطالبون بزيادة سنوية للمعاشات وتوفير العلاج

والسكن

أبدوا انزعاجهم من تقرير 'المؤسسة' عن صعوبة زيادة المعاش دون تمويل إضافي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 ربيع اول 1435هـ - 2 يناير 2014م

[اضغط هنا](#)

عبدالله المانع - الدمام

تحفظ عدد من المتقاعدين على تقرير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتضمن تأكيدها على صعوبة زيادة المعاشات ما لم يكن ذلك مرتبطا بزيادة التمويل، والذي نشرت «المدينة» أمس الأول الاثنين، وأبدى عدد من المتقاعدين بالمنطقة الشرقية انزعاجهم من «لهجة» المؤسسة، وطالبوا بزيادة سنوية للمعاشات التقاعدية وخاصة لمن تقل معاشاتهم عن 10 آلاف ريال، إلى جانب توفير العلاج والسكن للمتقاعد.

وقال محمد الغامدي: المتقاعدون سواء كانوا عسكريين أو مدنيين يعانون ظروفا اقتصادية صعبة والمعيشة أصبحت صعبة، ومعاشي التقاعدي على سبيل المثال 7 آلاف ريال واستأجر شقة سكنية بنحو 25 ألفا في السنة ولدي أولاد وعائلة وسؤالي هنا هل هذا هو الشكر الذي نستحقه بعد خدمة 25 سنة؟

أما علي القرشي ومحمد الصيعري فقالوا: منذ تقاعدنا قبل خمس سنوات حتى الآن لا توجد زيادات في معاشاتنا التقاعدية وكما يعرف الجميع أن المعيشة أصبحت مرتفعة وانتشر الغلاء لكن المعاشات التقاعدية لم تتغير نحن نناشد المسؤولين إيجاد زيادة سنوية لمعاشاتنا، مضيفين أن المعاشات أقل من 10 آلاف لا تكفي للحياة الكريمة.

وفي السياق قال صالح بن احمد الراجحي: معاشي التقاعدي قرابة 6 آلاف والمعيشة أصبحت صعبة والغلاء فاحش وكل الأسعار ارتفعت، فكيف نستطيع أن نعيش بهذا المبلغ الذي لا يسد حاجتنا ولدينا مصاريف كثيرة وطلاب في المدارس وإيجار سكن ومصاريف منزلية، وطالب بالنظر في أوضاع المتقاعدين من حيث المميزات والعلاج والتأمين وتوفير السكن.

من ناحيته حمل احمد بن سعد الشهري المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مسؤولية ما يعانيه عدد من المتقاعدين من شظف العيش، مؤكداً أن ما نشر عن تقرير المؤسسة أزعجه، مضيفاً أن لديها القدرة لزيادة المعاشات التقاعدية، لأنها كانت تأخذ نسبة من الرواتب طوال فترة عملنا، مبيهاً أن لدى المؤسسة استثمارات كبيرة ولديها دخل كبير ونحن نريد أن ترتفع معاشات التقاعد بحيث لا يكون هناك معاش يقل عن 10 آلاف ريال.

أما خالد العتيبي فقال: نطالب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدراسة موضوع زيادة المعاشات التقاعدية لان استثماراتنا ناجحة وعليها تقدير ما قدمه المتقاعدون في الفائت، وذلك بزيادة المعاشات وكذلك التأمين الطبي والتخفيضات والعلاج والسكن، ومن غير المعقول ان تصل اعمارنا إلى الخمسينيات والستينيات ولا يوجد لدينا سكن ولا حتى علاج خاصة أن المعاش التقاعدي لا يكفي كل هذه المصاريف.

وكان مكتب «المدينة» في الشرقية تلقى اتصالات العديد من المتقاعدين بعد نشرها خبراً بعنوان «لا زيادة في معاشات المتقاعدين دون تمويل إضافي»، حيث أكد المتصلون انزعاجهم من موقف المؤسسة.



10 جهات حكومية وأهلية تناقش دعم أسر السجناء بمكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

[اضغط هنا](#)

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

استضافت إدارة التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة الاجتماع التنسيقي الذي نظمته اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم مكة» ضمن أنشطتها الداعمة لأسر السجناء وذلك بحضور كل من مدير عام التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة حامد بن جابر السلمي ورئيس مجلس إدارة لجنة تراحم مكة يحيى بن عطية الكنانى ومدير سجون مكة المكرمة اللواء محمد بن هشلول ومدير عام الحقوق بإمارة منطقة مكة المكرمة نائب رئيس اللجنة أيمن مداح ومديري وممثلي أكثر من 10 جهات حكومية وأهلية.

وأكد الكنانى خلال الاجتماع على تعاون لجنة تراحم المستمر مع الإدارة العامة للتربية والتعليم والبرامج المقدمة لأبناء وبنات الأسر المنتسبة للجنة والتي تهدف لمعالجة بعض السلوكيات والظواهر لدى أبناء النزلاء وذلك ضمن الرعاية التي تقدمها اللجنة وتدعمها جهات حكومية وأهلية متعددة في المنطقة ومنها الإدارة العامة للتربية والتعليم.

وأشاد بالجهود المبذولة من جميع الجهات الممثلة في اللجنة على الدور الريادي الذي تقوم به الإدارة العامة للتربية والتعليم وقسم الإرشاد الطلابي من مشرفين ومرشدين وكذلك مديري المدارس والمعلمين بقسميها البنين والبنات والتواصل المستمر لخدمة هذه فئة من طلاب وطالبات الأسر المنتسبة للجنة مشيراً الى ان الاجتماع بحث العديد من الموضوعات وآلية وضع خطط لبرامج توعوية تهدف إلى الرعاية بمفهومها الشامل وحماية الطلاب والطالبات من شتى أنواع الأضرار المترتبة على غياب عائلهم لافتاً إلى الدور الذي تقوم به جامعة أم القرى في إعداد الدراسات والبحوث ترقى إلى تقديم مشروعات وطنية تنطلق من مكة مهبط الوحي، ودعم ولاية الأمر يحفظهم الله للجنة ومؤازرتهم للسجناء وأسرهم ليعودوا أفراداً صالحين لمجتمعهم.

من جانبه أبدى مدير عام التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة حامد السلمي استعداد إدارته بجميع طواقمها للتعاون مع اللجنة في كل ما يمكن لدعم ومساندة أبناء وبنات السجناء مادياً ومعنوياً.

المفتي: حرمان المرأة من ميراثها ظلم كبير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

[اضغط هنا](#)

المدينة - جدة

حدّر رئيس هيئة كبار العلماء مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ في خطبة الجمعة 24 / 2 / 1435 هـ بجامع الإمام تركي بن عبدالله في الرياض، من حرمان المرأة من الميراث، مشيراً إلى أنه سبب للفساد وتحايل في غير ما أحله الله لما فيه من الظلم الكبير والعدوان العظيم والتعدي على حقوق المرأة . واستشهد المفتي في هذا الإطار بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة سبعين سنة حتى يقول الناس إنه من أهلها ولا يبقى بينه وبين الجنة إلا شبر فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها». وأوضح المفتي أن المرأة لم تظلم عندما ورثت نصف ما يأخذه الرجل فهذه قسمة في غاية العدل الرباني، واستشهد بقوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» وقال إن هذا الشرع من عند الله فمن أراد تغييره أو تغييره فقد ظلم نفسه.

وبيّن المفتي أن التحايل في تقسيم الميراث وذلك بمنع المرأة حقها بحجة ذهاب مالها لزوجها وأهله. وطالب أن تكون الوصية عادلة، وشدد أن قليل المال كثير الورثة لا يكتب وصيته ويدع الأموال لأولاده يتصرفون بها.



فتاة تقطع 300 كلم لتشكو • تأهيل الطائف" لوكيل الوزارة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140102/Con20140102666434.htm>

منى الشريف (جدة)

اضطرت فتاة من ذوات الاحتياجات الخاصة لقطع نحو 300 كلم ذهابا وإيابا من أجل إيصال صوتها لوكيل وزارة الشؤون الإجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف، بعد أن أعيثها الحيل في إيجاد وظيفة لها، عقب حصولها على شهادة الماجستير في علم النفس، رغم تردها المستمر على مركز التأهيل الشامل بالطائف الذي عايش معاناتها في فترة مبكرة. (ن. العتيبي) روت لـ«عكاظ» تفاصيل قصتها قائلة «انطلقت عقب صلاة الفجر من الطائف مع والدي المسن لشرح معاناتي الممتدة عبر سنوات، لوكيل الوزارة، حيث أصبت منذ طفولتي بشلل الأطفال، ولم أعد أستطيع الوقوف على قدمي اليمنى، وكنت أتلقى العلاج الطبيعي في مركز التأهيل الشامل بالطائف، وعندما أكملت دراستي وحصلت على شهادة البكالوريوس تخصص علوم القرآن، لم يكن بإمكانني التدريس لحصولي على تقرير طبي يؤكد عدم قدرتي على الوقوف أو المشي لمدة أو مسافة طويلة، فقدمت طلبا لوزير الشؤون الاجتماعية بهدف إكمال دراستي للحصول على الماجستير في علم النفس بأمل أن أعمل يوما ما أخصائية نفسية في المركز الذي عولجت فيه، ولكن كانت صدمتي كبيرة برفض توظيفي بحجة عدم وجود شواغر مع أن إحدى الوظائف كانت طالبة معي في مقاعد الدراسة الجامعية، فيما أنا أحمل درجة الماجستير، وعرفت أن هناك شواغر لأربع وظائف، إلا أن الوظائف اللاتي كن يعالجنني لا يردن أن أكون موظفة معهن، ولهذا السبب جئت لوكيل الوزارة أنقل إليه معاناتي مع مركز الطائف».

«عكاظ» شهدت لقاء العتيبي ووالدها مع وكيل الوزارة الدكتور عبدالله اليوسف ومدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي اللذين وعداها بإحالة أوراقها الى وزارة الخدمة المدنية لمحاولة الحصول على وظيفة لها، وأفادها بأن وظائف الشؤون الاجتماعية على بند التشغيل ما تزال متوقفة.



ترميم منازلهم وراتب شهري مع تسجيل الأبناء بالمدارس تجاوباً مع "سبق" .. محافظ فيفا يقف على معاناة أسرة "المشنوي"

المصدر: جريدة سبق الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://sabq.org/2qNfde>

عبدالرحمن الفيقي- سبق- فيفاء:
وقف محافظ فيفاء، محمد بن عبدالله الغزي، على معاناة المواطن محمد حسن المشنوي، الذي نشرت "سبق" معاناته قبل عدة أيام؛ وذلك للاطلاع عن قرب على الوضع الإنساني له ولأسرته.
وأوضح المحافظ "الغزي" لـ"سبق": "أنه زار "المشنوي"، في منزله، وقام بالترحيب به، وتبادل الحديث معه، وحل مشاكله بشكل ودي، وعرض عليه عدة عروض، منها الانتقال للمسكن الخيري، أو أي منزل يختاره هو وعائلته.
ووعد المحافظ، بترميم بيت المواطن، بعد أن قرر الانتقال إلى منزل آخر؛ حتى يتم إكمال منزله، حيث كان متمسكاً بالمكوث فيه، وتم إقناعه بتصحيح أوضاعه للأفضل، كما وعده براتب شهري له ولأسرته، مقابل أن يسجل أبناءه في المدرسة، وسيقوم هو شخصياً بصرف المرتب الشهري، وإضافتهم - رسمياً - في الأحوال المدنية، والارتقاء بأوضاعهم للأفضل كأقرانهم، ووافق المواطن على تلبية هذه الطلبات بكل ارتياح.



طالبوا بتدخل "التربية" و"بلدية الخميس" واتخاذ الإجراءات اللازمة أولياء أمور بـ"العمارة": الثعابين والحشرات تسكن مدارس البنات

المصدر: جريدة سبق الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://sabq.org/uqNfde>

نادية الفواز- سبق- أبيها:
اشتكى أولياء أمور طالبات مدارس البنات بالعمارة بجميع مراحلها، من انتشار الحشرات، والبعوض، والزواحف، والثعابين، والعقارب، داخل الفصول، وأسوار المدارس، وتأتي هذا الآفات من بحيرات وأنهار الصرف الصحي، وغاباتها التي تحيط بهذه المدارس.

وقال أولياء الأمور: "سيق أن تقدمنا للجهات المعنية؛ لرش المدارس والقضاء على هذه الآفات، ولم يحدث شيء، وآخر خطاب مرفوع لمكتب الإشراف، وخطاب رقم 13 في 1435/ 9/1 لبلدية خميس مشيط، ولم نجد من يرفع عن بناتنا معاناتهن وخوفهن".

وقال ولي الأمر، حسن عوضة الشهراني: "لقد تدخل الدفاع المدني، قبل شهر من تاريخه؛ لقتل الثعابين في المدرسة، التي تحصنت بكيايل الكهرياء، ومواسير السباكة، ونحن نطالب بإرسال فرق رش، وتدخل إدارة التربية والتعليم، وبلدية محافظة خميس مشيط، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل مشكلات الطالبات".



بعد قرار "العدل" ترافع المرأة تحت قبة المحاكم افتتاح أول مكتب محاماة لسيدة سعودية في جدة

المصدر: جريدة سبق الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://sabq.org/eqNfde>

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:

دشنت المحامية والمستشارة القانونية بيان بنت محمود زهران مكتبها الرسمي، والذي يُعدّ أول مكتب لمحاماة سعودية على مستوى المملكة مساء أمس بفندق شيراتون جدة، بعد صدور قرار وزارة العدل دخول المرأة مهنة المحاماة ومزاولة الترافع تحت قبة المحاكم.

وكان افتتاح مكتب المحاماة بحضور عدد كبير من المسؤولين والمحامين ورجال القانون ورجال الأعمال وسيدات المجتمع، يتقدمهم والدها رجل الأعمال الشيخ محمود زهران، وبحضور رئيس هيئة المساحة الجيولوجية زهير نواب، ونائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بجدة رجل الأعمال مازن بترجي، وأطباء ومحامين وأكاديميين. وكانت فعاليات الافتتاح تتضمن مواضيع عديدة، عن دور المحامي الوطني ودوره في تنمية قطاع الأعمال، ونشر الثقافة القانونية وثقافة حقوق الإنسان وتطور مهنة المحاماة، إضافة إلى فيلم وثائقي لمسيرة وأعمال المحامية بيان في مجال القانون والمحاماة.

وعلى هامش الافتتاح تمت مناقشة قانونية حول تأسيس وإدارة مكاتب المحاماة، تحدثت فيها المحامية بيان زهران والمحامي خالد أبو راشد والدكتور عمر الخولي والدكتورة وحي لقمان والمحامي من دولة الإمارات الشقيقة عبيد المازمي، وعرضوا فيها تجاربهم وأهم الركائز والأسس والإجراءات النظامية والفنية، لتأسيس مكاتب المحاماة، بحضور طالبات من قسم القانون بجامعة الملك عبدالعزيز.

التعليم العام: أين المشكلة؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/01/02/article897496.html>

د. ناصر الحجيلان

مع اتجاه الأنظار هذه الأيام إلى التعليم العام بعد تعيين صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزيراً للتربية والتعليم بدأ الناس في طرح وإعادة طرح كثير من الأسئلة وعرض المشكلات التي يرون أن التعليم يُعاني منها. ومن الطبيعي أن يكون جُلّ التركيز على المنتج التعليمي المُتمثل في الطالب وإنجازه.

وحتى الذين يتناولون البيئة التعليمية كالمبنى والمناهج والتجهيزات والأنشطة ويتحدثون عن إعداد المعلمين وتدريبهم ينتهون إلى البحث عن المنتج النهائي لهذه الجهود فيما يُعرف عند التربويين بـ "المُخرجات التعليمية والتربوية".

ولو جمعنا الملاحظات حول المنتج التعليمي لوجدنا أن الإشارات المتكررة تُركز - في الغالب - على السليبيات في التكوين العلمي للطلاب وفي سلوكهم. وهناك من يتوجّه باللوم إلى التعليم العام في التقصير الذي تجده الجامعات من طلابها ومن الباحثين ومن أعضاء هيئة التدريس فيها على اعتبار أن هؤلاء هم في النهاية نتاجُ تعليم عام لم يكن على المستوى المأمول.

والواقع أن هناك من يتوسّع في لوم التعليم العام على أي سلوكٍ سلبي يحدث في الشارع أو أي تقصير يمكن أن نجده من الموظفين ومن المسؤولين في الدولة على مختلف مستوياتهم ودرجاتهم؛ وكأنّ التعليم العام هو المسؤول الأول عن سلوك الناس اليومي وهو المسؤول الأول عن طريقة تفكيرهم وفهمهم لمجريات الحياة من حولهم.

وهذه النظرة إلى التعليم العام تكشف لنا عن الأهمية الكبيرة لهذا القطاع لدى عموم أفراد المجتمع وكيف يرى فيه الناس ركيزةً أساسيةً لبناء شخصية الإنسان وتشييد الحضارات.

وبنظرة واقعية نستطيع أن نقول إن التعليم العام يتحمّل نسبة من المسؤولية في بناء شخصية الطالب وفي صياغة تفكيره، والأهم من ذلك هو أن التعليم الأولي يتحمّل جزءاً من المسؤولية التي لا يمكن إغفالها في تشكيل شخصية الإنسان من خلال تكوين "رويته للعالم" بما في ذلك قدراته العقلية في الفهم والتفكير المنطقي والتحليل والاستنتاج والنقد. والجزء الآخر يعود إلى مكونات عديدة لعلّ أبرزها هو الأمّ التي تربيّ الطفل في أحضانها طوال سنواته الأولى، والأب الذي يتعامل معه إذا كبر والمجتمع الذي يبيّن أفكاره الشخصية وقيمه وثقافته من خلال السلوك والتصرّفات ومُجمل التعاملات التي يتعرّض لها الطفل بشكل غير مباشر، يُضاف إلى ذلك التجارب الخاصة بكلّ فرد من الأفراد والخبرات العميقة التي تُخزنها في ذاكرتنا وتُسجّل في اللاوعي تسجيلاً لامتحوه الأيام. وهذه التشكيلة المتنوّعة من العوامل التي نستطيع أن نُحددها ونتحدّث مطوّلاً عنها ولكن يصعب علينا أحياناً أن نضع أيدينا عليها بسبب تنوّعها وتغيّرها وتراكمها فوق بعضها وتداخلها مع بعضها ثم تشابكها مع المتغيّرات التي تطال المكان والزمان والأحداث التي تعصف في حياتنا.

إنّ صعوبة هذه المكونات وامتداداتها - التي تشمل التعليم - جعلت التعليم ذاته جزءاً يسبح في دوامة هذه المكونات المسؤولة في مجملها عن تشكيل "رؤية العالم" لدى الأشخاص، ولانستطيع - وفقاً لذلك - أن نُشير إلى عاملٍ واحدٍ أو عنصرٍ مُحدّدٍ مسؤولٍ عن هذا السلوك أو ذلك. وربما هذا السبب هو ما جعل الناس تتجه إلى التعليم العام وتحمّله المسؤولية عن السلوك البشري لأنّ التعليم عنصرٌ مُحدّد ومعروف يمكن أن يُوضع له إطارٌ منهجي واضح المعالم بخلاف بقية المكونات العقلية والنفسية الغامضة وظروف التنشئة والمعيشة المتبدّلة.

وإذا اتفقنا على هذه المقدّمة النظرية، نأتي إلى السؤال عن المشكلة في التعليم العام. والأسئلة المتداولة تستفسر عن ضعف الطلاب الدراسي، وعن الأسباب الكامنة وراء السلوك السلبي الذي يبدر منهم، وعن سبب ضعف المُنجزات التي نراها اليوم.

وهذه الأسئلة تتكّىء في الغالب على المقارنة إمّا مع حال الطلاب في السابق، وإمّا مع حال الطلاب في بلدان أخرى؛ وتأتي نتيجة المقارنة ضدّ الطلاب في السنوات الأخيرة. ويكفي أن نجد طالباً يتخرّج - هذه الأيام - من الثانوية العامة

بتقدير عام "ممتاز" وهو لأحسن كتابة الإملاء ويُخطئ في قراءة سطرين. ونجد طالباً متخرجاً من الجامعة لا يُتقن الحديث الشفهي فضلاً عن الكتابة ولا يملك القدرة على التعبير عن أفكاره ببساطة ويُسر. بل إنَّ هناك من لاحظ أنَّ بعضاً من الذين يحترفون الكتابة الأدبية في السنوات الأخيرة يفتقرون إلى الموهبة الإبداعية؛ فصارت أشعارهم تُكتب بلغةٍ غير مفهومةٍ وتحمل صوراً مُتناقضة لا يفهمونها وتعابير مهلهلة لا يُدركون معانيها، وصارت قصصهم لا تحمل حبكةً ولا تتضمن فكرةً ذكيّة، ولم يعد لديهم سوى لغةٍ ركيكةٍ تكشف لنا عن ضعف تكوينهم العقلي. كما يتساءل الناس عن سبب غياب الجدّة لدى الأجيال في التحصيل العلمي وغياب الجدّة في العمل وضعف الإخلاص والدقة في أداء المهام المنوطة بالشخص.

وهذه الملحوظات تزدادُ حدّةً عند البعض وتقلُّ عند البعض الآخر، ولكنّها في المجمل تُظهرُ لنا الحاجة إلى البحث عن الخلل لتلافيه، مع عدم غضّ الطرف عن الإيجابيات لدى الأجيال الجديدة. وهي إيجابيات في نظري كثيرة؛ ولعل أبرزها ما يتمتّع به الشباب واليافعون من قدرةٍ على التعامل مع التقنيّة الحديثة في التواصل وفي الوصول إلى المعلومة في وقتٍ يسير مقارنةً بالوقت الذي كُنّا نقضيه في الزمن الماضي، حيث كُنّا نُفني الليالي والأيام من أجل الحصول على معلومات، وإذا تحصّلنا عليها نجدها في نهاية المطاف ناقصةً ومحدودة.

وفي الختام، فإنّ النظر العميق والبصيرة سيفودان إلى تحديد موطن الخلل في مشكلات التعليم العام، وعندي تخمين في أنّ المشكلة كامنة في بنية التكوين أو ما يُعرف بالنظام الذي تقوم عليه بنية التعليم الأساسية. ومن هذه البنية تنشأ أصول المشكلات التي تتخلّق بأشكالٍ مختلفة، وتظهر في المناهج أو في المعلمين أو في البيئة التعليميّة بأكملها. وأجزم بأنّ القيادة الرشيدة لوطننا قد وُقت في اختيار ربّانٍ مُتمكّن وبصير لقيادة مسيرة التعليم في بلادنا، وهو صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، الذي يُدرك بخبرته وذكائه كيف يصل بتعليمنا إلى مستوياتٍ نفخرُ بها بين الأمم..



حضانة وروضات بلا إشراف !!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140102/Con20140102666500.htm>

عزيزة المانع

تنشئة الأطفال وتربيتهم مهمة من أصعب المهام وأشقها، لكنها لا تبدو كذلك إلا للذين يدركون أثر التنشئة الكبير على الفرد وما تتركه من بصمات ثابتة لا تمحي على تكوين شخصيته وتشكيل فكره وقيمه وعاداته، وكيف أن بعض أخطاء التنشئة في الصغر تظل تلاحق الفرد في كبره فلا يمكنه الخلاص منها تماماً حتى وإن اجتهد. من هنا تظهر تربية الأطفال وتنشئتهم بطريقة سليمة خالية من العيوب والأخطاء التربوية أمراً بالغ الأهمية، من واجب كل والد أن يسعى إلى بلوغه والتمكّن منه حفاظاً على سلامة نمو الطفل الجسدي والعقلي والنفسي. وفي هذا العصر ظهرت الحضانة ورياض الأطفال التي تستقبل الصغار منذ الشهور الأولى من مولدهم، وذلك لمساعدة الأمهات العاملات في رعاية أطفالهن أثناء غيابهن للعمل. وهذه الحضانة ورياض الأطفال تعد المربي الأول للطفل لأنه يقضي فيها أحياناً أكثر من ثماني ساعات يومياً، يحتاج خلالها إلى الرعاية الجسمية المتمثلة في تقديم الغذاء والنظافة الشخصية والنوم واللعب والرقابة الدائمة لحمايته من الخطر، كما يحتاج إلى جرعات كبيرة من الحب ودفء الحنان والأمان، وهي احتياجات أساسية في حياة الطفل قد يؤدي فقدها أو لبعضها إلى ترك شرخ بارز في شخصيته حين يكبر. هذا يعني ضرورة أن تكون الحضانة ورياض الأطفال تحت إشراف تربوي جيد لضمان بيئة تربوية سليمة وخالية من العيوب التي قد تهدد الصحة النفسية أو الجسمية للطفل الصغير، إلا أن الحضانة ورياض الأطفال في بلادنا مع الأسف، لا تجد مثل هذا الإشراف، فهي غالباً تعمل وفق هواها وما يخدم مصالحها المادية دون تقييد بأية شروط صحية أو تربوية،

وحول هذا الأمر وصلنتي رسالة من الدكتورة أمل شطا تعبر فيها عن استيائها من إهمال الرقابة وغياب الإشراف على الحضانات ورياض الأطفال تقول :

«كيف يمكن السماح لرياض الأطفال الخاصة في بلادنا بالقيام بعملهم دون إشراف وتوجيه تربوي من وزارة التربية والتعليم؟! (...) إن الإشراف عليها لا بد أن يكون الزامياً وإجبارياً لا تهاون فيه حتى لو أدى لأن يحدد مبلغ تقوم الروضة بدفعه للوزارة مثلاً، هناك بعض رياض الأطفال تحت إشراف كامل من وزارة الشؤون الاجتماعية فقط دون أي إشراف أو توجيه من المعارف وقد لاحظت أن لديهم سلبيات كثيرة تعليمية وتربوية تلقي بظلالها على الصغار حالياً ومستقبلاً ! اختيار الكتب المقررة ليس عليها إشراف وطريقة التدريس والكمية والأسلوب ! هل من الممكن السماح بفتح مستوصف طبي خاص أو حتى عيادة خاصة دون أن يكون هناك إشراف تام عليها من وزارة الصحة مهما حاول صاحبها التملص من ذلك ؟ بالطبع مستحيل، أرى أن الوضع خطير أيضاً بالنسبة لرياض الأطفال !» فهل وزارة التربية والتعليم عاجزة عن تولي مسؤولية الإشراف على الحضانات والروضات وإصدار التراخيص لها؟!!



ذوو الدخل المحدود.. أهل من مجيب؟

المصدر: جريدة سبق الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ - 2 يناير 2014م

<http://sabq.org/Lu1aCd>

د . الربيع بن محمد الشريف

لم يحملني على الكتابة في هذا الموضوع إلا برودة أعصاب من هم معنيون بحل مشكلة تدني رواتب شريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدود، كالمقاعدنين ومن في حكمهم، لدرجة لا يمكن تصديقها، ناهيك عن تحملها. فهل غابت تلك الأصوات المخنوقة الباكية ألماً وحسرة على ما يصرف لها من معاشات تقاعدية، لا تتعدى الألفي ريال، عبر إذاعة الرياض من خلال برنامج "صوت المواطن" الممتد بثه لمدة أربعة أيام من الأحد إلى الأربعاء (4-5 عصرًا)، عن جلسات مجلس الشورى؟؟ ولماذا لم تتوقف كل جلسات المجلس حتى تحل هذه الفاجعة؟ نعم، إنها فاجعة أن يكون هناك مواطنون متقاعدون، وبعضهم أمضى أكثر من عشرين عاماً في الخدمة المدنية أو العسكرية، ومن ثم يفاجأ الواحد منهم بأنه يتقاضى ألفي ريال أو أقل، ومطالب أمام أبنائه بنين وبنات بأن يوفر لهم ما يحفظ به ماء وجهه من مأكلاً ومشرباً، ووجوههم أمام أقرانهم. والمصيبة في حال المرأة المعيلة أعظم.

والسؤال نفسه أطره على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقد خيبت ظننا فيها؛ فلم أسمع أي تجاوب من أي مسؤول فيها تجاه ما يطرح من قضايا فساد عبر البرنامج الناجح "صوت المواطن"، وإن كنت لست متفائلاً بأي رد عبر نزهة؛ إذ لن يتسنى لها متابعة هذه البرنامج وهي لم تفلح حتى الآن في تعيين متحدث رسمي باسمها أسوة بباقي الأجهزة الحكومية، ويبدو أن البحث لا يزال جارياً عنه. لن أغوص كثيراً في التحليل، ولكن سأنقل لكم حرفياً ما ورد في الوسيلة السادسة اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي حملت القيادة - حفظها الله - الهيئة أمانة تفعيلها وتحويلها إلى واقع ملموس، يستفيد منه المواطن، وينعم بمزاياه. تنص المادة السادسة على الآتي: "تحسين أوضاع المواطنين الأسرية والوظيفية والمعيشية عن طريق ما يأتي:

أ- التأكيد على مبدأ تحسين أوضاع المواطنين الأسرية والوظيفية والمعيشية، وبخاصة ذوي الدخل المحدود، وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

ب- إيجاد الفرص الوظيفية في (القطاعين العام والخاص) بما يتناسب مع الزيادة المطردة لعدد السكان والخريجين، والاهتمام بتأهيلهم طبقاً لاحتياجات سوق العمل.

ج- الحد من استقدام العنصر الأجنبي.

د- تحسين مستوى رواتب الموظفين والعاملين، وبخاصة المراتب الدنيا".

وبعد هذا العرض الواضح وضوح الشمس في رابعة النهار، الذي لا يحتاج سوى لوضع آلية عمل وبرنامج تنفيذ زمني؛ لأن الأموال - والله الحمد - متوافرة، بل إنها تفيض - والحمد لله - عن الحاجة، تبقى الإرادة التي تصنع الحلول، وتستثمر الفرص الممنوحة بشكل فعال..

وكما تلاحظون، لم يغيب عن صانع القرار، وهو يضع الوسائل التي تحقق تنفيذ أهداف الاستراتيجية، رفع مستوى الدخل لمن هم من أصحاب الدخل المحدود، ولم يحدد شريحة معينة؛ ليترك الباب مفتوحاً؛ ليستفيد منه كل محتاج. ولا أعتقد أن حصر أصحاب هذه الشريحة بالأمر الصعب أو المحير. حقيقة، أشعر بأنني بحاجة لأن أصرخ مناشداً مجلس الشورى أن يخصص إحدى جلساته لمناقشة هذا الأمر استناداً إلى ما اقتبسته مما ورد في الوسائل المحققة لأهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وتخصيص جلسة مساءلة لمسؤولي الهيئة؛ فلا يمكن التماس العذر لنزاهة بعد ثلاث سنين من إنشائها بأن ثبت في أمر مصيري كهذا، بل إن المنطق والعقل يقولان إن حل مشكلة دخول المتقاعدين وذوي الدخل المحدود أولوية؛ يجب أن تتقدم على أي مشكلة أخرى؛ فالمواطن وأمنه الغذائي والصحي لا يوجد فيه خيارات، ولا عذر لأحد في ذلك، ولن نزأيد على ما صرح به علانية خادم الحرمين الشريفين في أكثر من مناسبة، لجميع الوزراء ومن في حكمهم "بأنكم مسؤولون أمام الله عن تنفيذ بنود الميزانية، ولا عذر لكم في توفير الأموال"، وكررها - حفظه الله - أكثر من مرة في جلسة إعلان الميزانية للعام الجديد 2014م. وهل مأساة ذوي الدخل المحدود من المتقاعدين وغيرهم إلا مسألة مادية؟ إذن، هناك تقاعس من قِبل الهيئة في تنفيذ بنود مواد ووسائل الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد؛ وعلى مجلس الشورى وضع الحلول لهذا التقاعس، وهو من يعرض مشاكل المواطنين أمام ولي الأمر لحل مشاكلهم. واللوم نفسه نوجهه للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان؛ فعليها أن تتابع كل ما ينشر ويبيث عن انتهاك حقوق المواطنين من خلال برنامج صوت المواطن، وقد ركزت على مشكلة الدخل؛ لأنها الأبرز، لكن هناك من المشاكل التي يطرحها المواطنون عبر البرنامج ما الله به عليم، كعدم توافر طرق مسفلتة، ومدارس، وبنوك، ومراكز صحية ومستشفيات، وبعض طلبات المواطنين متوقفة لأكثر من عشرين سنة، ومن أراد التأكد فعليه الاتصال بمخرج البرنامج لتزويده بالشكوى ورقم الجوال، فحري بنا أبناء الوطن ونحن نحتفل هذه الأيام بأخبار صدور ميزانية الخير، التي تتحدث أرقامها بالمليارات، أن ننعيم بها، وأن نتغلب بها على الفقر والجهل والمرض، بحول الله والتوكل عليه، وهذا من باب شكر الله على نعمته التي أنعم بها علينا. بصوت مسموع، وبإذن الله، نريد أن نضع حلولاً عاجلة ناجعة قابلة للتنفيذ بأسرع وقت، من شأنها رفع مستوى دخل المواطن؛ فلا يقل عن [عشرة آلاف ريال]، وصرف بطاقات إعانة تموينية، تتيح له الحصول على السلع الأساسية، كالرز والسكر والزيت والدجاج والبيض... إلخ مجاناً، عبر التنسيق مع الأسواق الكبرى في هذا المجال، والإسراع بجدولة الأسماء لتمكين هذه الشريحة من امتلاك مسكن مجاني بأسرع وقت ممكن، أو تأمين سكن لائق مستأجر من قِبل الحكومة، إلى حين استكمال المساكن الخاصة بهم، وصرف بطاقات تأمين صحي مجانية لقائمة من المستشفيات الخاصة لحين صدور نظام التأمين الطبي الوطني. والله المستعان.



كاريكاتير

خطأ! خطأ! خطأ! خطأ!



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ
- 2 يناير 2014 م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/588415>



www.alsharq.net
الشرق

المصدر: جريدة الشرق
الخميس 1 ربيع اول 1435 هـ
- 2 يناير 2014 م

<http://www.alsharq.net.sa/2014/01/02/1038791>